رؤية صناعية

البرنامج الأوروبى.. وتحديث الصناعة

لاشك فى أن الصناعة المصرية أمامها الآن تحديات داخلية وخارجية وعليها أن تنتصر فى معركة التحدى لأنه لابديل آخر غير ذلك.

ويقول الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس لجنة الصناعة بالغرفة العربية الالمانية للصناعة والتجارة ورئيس احدى الشركات الصناعية إن النهضة الصناعية المأمولة هى حق وطموح مصرى نحن أصحابه وأى إسهامات أو مدخلات نرحب بها ونتعاون معها بكل مانملك لذا فلا مجال للحديث حول ما أثير مؤخرا من مخاوف تأخر تنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية، والاختلاف على مرشحين من عدمه إذ تخطينا مرحلة الترشيح ووصلنا لمرحلة تعيين سليم التلاتلى المدير الجديد للبرنامج خلفا للدكتور ثروت آدم وعلينا التعاون معه وتوفير واتاحة كل الإمكانيات أمامه بهدف تهيئة المناخ الملائم لتطبيق البرنامج الأوروبى واضعين فى الاعتبار أن نعوض مافاتنا من وقت دون عمل إيجابى فى مجال تحديث الصناعة خلال فترة استبدال المدير السابق للبرنامج بالمدير الجديد، وذلك لرفع كفاءة تطبيق برنامج التحديث السابق إقراره.

د . نادر رياض

ولكن ماذا ينقص البرنامج الأوروبى لتحديث الصناعة؟

ان ما تم حتى الآن ليس قليلا وهو مقدمة لخطة تحديث الصناعة المصرية، ولقد غطى البرنامج الأوروبى جوانب مهمة مثل إنشاء المراكز الصناعية لخدمة المصنعين على امتداد الرقعة الجغرافية، وتأهيل المكاتب الاستشارية فى التخصصات المختلفة، والاهتمام بالتدريب والعمالة إلا ان البرنامج فى حاجة إلى ثلاثة جوانب مهمة، ومع علمنا بعدم تضمن الاتفاقية الحالية لهم الا انه يجب تدارك ذلك بصورة أو بأخرى وليكن ذلك اليوم وليس غدا

● الآلات.. ففى واقع الأمر أن توجيه التمويل لاقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالى يحقق مانصبو إليه من تنشيط لصناعة الآلات والمعدات من ناحية، اتاحة فرص عمل جديدة من الناحية الأخرى، خاصة وأن انتقال الآلات من يد الى يد عبر مسيرة النمو الصناعى تعتبر مأمونة بصورة اكثر من رأس المال ذاته والذى قد يتعرض لاحتمالات اكثر للتآكل والاضمحلال والتلاشى والإفلاس إلا ان الآلات تنتقل رغم ذلك من يد عاملة ليد أخرى عاملة.

لذا فإننا نحتاج إلى ان يتضمن برنامج تحديث الصناعة ليشمل آلية تمويل واقتناء الآلات والمعدات الحديثة وليكن بنظام الإيجار التمويلى المطبق بنجاح فى كل أنحاء العالم والذى أصدرت مصر مؤخرا قانونا ينظم التعامل فيه.

إذ أنه من غير المجدى ان نشرع فى تدريب العمالة على تشغيل المعدات الحديثة فى غياب تلك المعدات خاصة ان نقل التكنولوجيا يبدأ باقتناء الآلة الجيدة فى إنتاجها والتى تطبق تكنولوجيات راقية وتحافظ على البيئة.

● الخدمات الصناعية وقطع الغيار والخامات الخاصة.

نحن بحاجة إلى انشاء مركز لتوفير الخدمات الصناعية وقطع الغيار المرتبطة بالآلات والمعدات الإنتاجية الأوروبية الإنتاج وهى عملية تكميلية للتحديث الصناعى وحسن التشغيل وكذا بعض الخامات ذات الطبيعة الخاصة والتى يشتد الطلب عليها والتى يستلزم استيرادها من الخارج مستوفية شروط الجودة لتكون تحت تصرف المركز لتغطية احتياجات الصناعات المختلفة من اعمال الصيانة وحسن التشغيل.

● فتح نافذة للتعاون بين الصناعة المصرية والأوروبية ليس فقط فى مجال قبول متزايد للمنتجات المصرية التامة الصنع للأسواق الأوروبية وإنما الأكثر اهمية التعاون فى مجال الصناعات الصغيرة والمكونات نصف المصنعة والمدخلات الصناعية التى يمكن ان تدخل كمكونات للصناعات الأوروبية.

واضاف الدكتور نادر رياض ان هناك عدة امور من المهم التركيز عليها منها ان برنامج التحديث الأوروبى ليس سوى جرعة منشطة تتمثل فى منحة يقدمها شريك هو الاتحاد الأوروبى لمتلق لهذه المنحة هى الصناعة المصرية، وإن هذه الجرعة هى خطوة على بداية طريق التحديث الصناعى المصرى.

كما ان البرنامج الأوروبى ليس سوى مشاركة اوروبية فى برنامج تحديث الصناعة المصرية، فالعديد يظن او يصور لهم أنها الوصفة السحرية لتحديث الصناعة، ولكننا نؤكد على ان هذا البرنامج جزء من منظومة تحوى برامج تحديثية أخرى يشارك فى صياغتها وادارتها وزارة الصناعة المصرية ومايتبعها من هيئات ومصالح، ورجال الصناعة هنا ليسوا بمنأى عن هذه المنظومة بل هم الجزء المحرك لها وعليهم تقع المسئولية بدءا من إعادة ترتيب البيت الصناعى المصرى من الداخل الذى يرتبط ارتباطاً وثيقا بقدرتنا على قبول التغيير بل قدرتنا الفعلية عى الإتيان بالتغيير ذاته على ان يتزامن ذلك ويتواكب مع حزمة القوانين التى اعدتها الحكومة لتنقية البيئة التشريعية وتنشيط الأوضاع الاقتصادية مثل قانون إصدار الشيك، قانون العمل الموحد، قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات الضارة ، قانون تشجيع التصدير، قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، قانون الغش التجارى، قانون حماية الملكية الفكرية ، وتعديلات قانون الجمارك وغيره.

يبقى فى النهاية اننا تعودنا على مر العصور انه لن يبنى مصر الا المصريون حتى وان شارك فى ذلك آخرون.

جريدة الأهرام ٢٠٠٢/١٠/٢٠